المبحث الثاني

الفساد الاداري في العراق

جذوره، أشكاله، أسبابه

تمهيد:

لم تقتصر ظاهرة الفساد الإداري على حضارة دون غيرها ولا على نظام سياسي دون اخر ولا على دولة فقيرة واخرى غنية، بل تكاد تكون هذه الظاهرة ملازمة للحضارة البشرية، وجزء لايتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ. فما من ثورة قامت او أنظمة تهاوت او أُممُ إنهارت الا وكان الفساد الاداري عنصراً فاعلاً في تحقيق ذلك، وتبدو لنا هذه الظاهرة جلية في كل ماقرأناه من تاريخ المدن او سير الشعوب، الامر الذي يجعلنا نشعر بانها حالة ملازمة للحضارة البشرية منذ نشؤها.

ولم تكن الدولة العراقية بمأمن من هذه الآفة التي تعاني منها جميع دول العالم، بل رافقتها مع تأسيس الدولة العراقية عام (١٩٢١) ومع تعاقُب الحكومات والأنظمة السياسية المختلفة، بل حتى مع مجيء الاحتلال (الامريكي- البريطاني عام ٢٠٠٣).

وتعد هذه الظاهرة من أهم العقبات الاساسية التي ماإنفكت تعيق كل محاولة للنهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، حتى إنتشرت في الوقت الحاضر بشكل سريع ومخيف، فنمت وتشكلت مافيات للفساد الاداري متباينة الحجم ومتعددة الاساليب باعمال السرقة والرشوة ومختلف أَشكال الفساد الاخرى.

ولأثراء هذ المبحث بمادته لابد ان نستذكر بعض الشواهد التي تؤكد وجود جذور لهذه الظاهرة في تاريخ العراق القديم وعصر الاسلام.

أولاً: الفساد الاداري في العراق القديم. Administrative Corruption in ancient Iraq.

يكاد يتفق غالبية العلماء المتخصيصين بتاريخ العراق القديم في الوقت الحاضر ان السومريين سكان العراق الاصليين استوطنوا السهل الرسوبي الخصيب من وسط العراق وجنوبه في أَزمان لاتعرف بداياتها، قد كانوا أول من أنشأ دولة واخترع رموزاً مسمارية وصاغ ملحمة وترنم بأنغام القيثارة الذهبية، وكانوا أول من سن قانونا في العالم.

فالاقوام التي استوطنت أَرض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية انها إولى الحضارات في العالم قد عرفت ظاهرة الفساد، لذلك نرى اشارات الى الجرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (اوروك) و(اورنمو) في الالواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (ارك) حسب اراء (السيركريمر)[١].

فقد ورد في مقدمة شريعة (اورنمو) المكتوبة في زمن لاتوجد فيه كتابة في العالم و هو الالف الثالث (ق. م) قول الملك (و بأمر الاله استطاع الملك ان يوطد العدل وان يزيل البغضاء والظلم والعداوة)[٢].

كما تبين الوثائق التي عُثر عليها وتعود بتاريخها الى الالف الثالث (ق.م) إنَّ المحكمة الملكية آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد مثل (استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة، وانكار العدالة) حتى ان قرارات الحكم في جرائم مثل هذه تصل الى حد الاعدام.[٣]

كما يلاحظ ان (حمو- رابي) ملك بابل (١٧٩٢- ١٧٥٠) ق. م، الذي وسع المملكة وصاحب التشريعات المهمة في التاريخ (شريعة حمو- رابي) قد اشار في المادة السادسة من شريعته الى جريمة الرشوة، حيث شدد على احضار طالب الرشوة أَمامه ليقاضيه بنفسه وتوليه أَمر اجتثاثه ممايؤكد لنا ان العراقيين القدامى قد أَسسوا قاعدة قانونية تمنع الفساد الاداري وتقي المجتمع آثاره.[٤]

ثانياً: الفساد الاداري في عصر الاسلام.

Administrative Corruptionin Islamic age.

تكاد تخلو الفترة من حكم الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) والعهد الراشدي من أَغلب أَشكال الفساد الاداري ما عدا حالات ضيقة، فقد كانت لتعاليم الاسلام التي إذبرت لتنفض غبار الذل عن الناس رافعة الظلم والحيف اللذين لحقا

---

(١) صموئيل كريمر، من الواح سومر. ترجمة د. طه باقر (بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٧٥) ص٨١-٨٢

(٢) طارق حرب، اجندات امام هيئة النزاهة العامة لمكافحة الفساد، النزاهة شرط اساسي في الموظف العمومي دستوريا وقانونيا، جريدة الصباح- ملحق افاق استراتيجية، ع ٩٩٥، في ٩/ك١، بغداد، ٢٠٠٦)، ص ٨.

(٣) د. ابراهيم عبد الكريم الغازي، تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية (بغداد، مطبعة الازهر، ١٩٧٣) ص١٠٠

(٤) د. فوزي رشيد، الشرائع العراقية القديمة (بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩) ص١١٩

بالبشرية[1]، والتي بدت بصورة واضحة في ايات القران الكريم التي حرمت هذه الظاهرة وحذرت من عاقبتها على الفرد والمجتمع.

فبعض هذه الايات حدد صراحة الجزاء الذي يترتب على المفسدين كقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ ﴾[2].

وبعضها حدد صراحة عقوبة السارق بقوله تعالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾[3]، أما البعض الاخر فقد نهى عن أكل المال الحرام بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[4].

فمن أهم اشكال الفساد الاداري اعطاء الرشوة الى الحكام ليقضوا لصاحبها أكثر منها او يحكموا له بغير الحق.

وعدت الشريعة الاسلامية أخذ الاموال العامة بغير حق سرقة، وقد عد النبي عليه الصلاة والسلام الهدايا التي يأخذها العاملون في الاعمال العامة غلولاً بقوله " هدايا العمال غلول" لانها من اكل اموال الناس بالباطل، ووصف حيازة المال العام بدون وجه حق كحيازة قطعة نار من جهنم، ورفض عليه الصلاة والسلام الصلاة على رجل مات يقال له (كركرة) لانه سرق من المال العام. [5]

وكان النبي عليه الصلاة والسلام يستوفي الحساب على عماله فيحاسبهم على المستخرج والمصروف لضمان الاموال العامة من الهدر أو السرقه، منها حديث ابي حميد الساعدي قال "استعمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) رجلاً من الازد يقال له " إبن اللتيبه على الصدقه فلما قدم، قال: هذا لكم وهذا أُهدي الي قال: فقام النبي عليه الصلاة والسلام فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد فاني أستعمل الرجل منكم على العمل مماولاني الله فيأتي فيقول: هذا لكم، وهذه هدية أُهديت لي، افلا جلس في بيت

---

(١) د. سيف راشد الجابري، ود. كامل صكر القيسي، كيف واجه الاسلام الفساد الاداري، م. س. ذ. ص٧١

(٢) سورة المائدة. اية ٣٣.

(٣) سورة المائدة. اية ٣٨.

(٤) سورة البقرة. اية ١٨٨.

(٥) محمد بن احمد الانصاري القرطبي، الجامع لاحكام القران، ج٢، (بيروت، دار احياء التراث العربي، ١٩٨٥)، ص٢٠٤

أَبيه وامه حتى تأتيه هديته ان كان صادقا؟ والله لايأخذ أَحدكم بغير حقه الا لقي الله يحمله يوم القيامة على رقبته، فلا أَعرفن احدا منكم لقي الله يحمل بعيرا له رغاء او بقرة لها خوار، او شاه تيعر، ثم رفع يداه حتى روي بياض أُبطيه يقول: اللهم هل بلغت"[١] وبذلك أَكَد النبي عليه الصلاة والسلام ان هناك حساباً آخروياً سيتعرض له العامل الخائن فضلا عن محاسبة المسؤول الاداري الاعلى له في هذه الحياة.

وقد كان لسلوك النبي (محمد) عليه الصلاه والسلام وتعاليمه أثر كبير في مجتمعه، فقد سار الخلفاء الراشدون من بعده على نهجه فطبقوا تعاليمه التي تضمن اموال المسملين من الهدر والسرقة.[٢]

فقد روي انه لما قدم أبو هريره من البحرين التي ولاه الخليفة (عمر) "رضي الله عنه" قال له عمر: ياعدو الله وعدو كتابه، أَسرقت مال الله؟ قال ابو هريره: لست بعدو الله وعدو كتابه، ولكني عد ومن عاداهما، ولم أَسرق مال الله، قال له عمر: فمن اين اجتمعت لك عشرة الاف درهم؟ قال ابو هريره: خيلي تناسلت، وعطائي تلاحق، وسهامي تلاحقت فقبضها منه وأَودعها بيت المال- قال ابو هريره فلما صليت الصبح استغفرت لامير المؤمنين... قال ابو هريره: ثم قال لي عمر بعد ذلك: أَلا تعلم؟ قلت: لا. قال: قد عمل من هو خير منك يوسف، فقلت ان يوسف نبي بن نبي بن نبي وانا ابن أُميمه، وأَخشى ثلاثة واثنتين، قال: فهلا قلت خمسا؟ قال: اخشى بان اقول بغير علم، واحكم بغير حلم او قال: اقول بغير حلم، واحكم بغير علم، واخشى ان يضرب ظهري ويشتم عرضي وينتزع مالي".[٣]

ويلاحظ انه لاتوجد للحصانة الدبلوماسية والادارية والوظيفية اي مفهوم عند الخلفاء الراشدين، اذا خرج الدبلوماسي عن الحق وجاء الاداري الى مالايليق وباجحاف أو عدم اهتمام بالقوانين، حتى ان العقوبة إستوجبت لأحد العمال المقربين للخليفه (علي) "كرم الله وجهه" ففر منه وجيء به اليه فقال له والله إنَّ المقام معك لذل وان تركك لكفر.[٤]

---

(١) محمد بن اسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح، صحيح البخاري، تحقيق د.مصطفى البغا، كتاب الهبة وفضلها، باب من لم الهدية لعلة، ج٢، ط٣، (بيروت، دار بن كثير، ١٩٨٧) ص٩١٧

(٢) د. خولة عيسى صالح، الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية (بغداد، بيت الحكمة، دار الابداع للطباعة والتصميم، ٢٠٠١) ص٢١.

(٣) ابي عبيد القاسم بن سلام، الاموال، تحقيق محمد خليل هراس، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦) ص٢٨٢-٢٨٣

(٤) السيد صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الاسلام، ٢٠٠١، (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، ٢٠٠١).ص١٤٧

وورد إنَّ وهب بن منبه كان علي بيت مال المسلمين في اليمن، فكتب الى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه قائلا: اني فقدت من بيت مال المسلمين دينارا، قال: فكتب اليه عمر بن عبد العزيز اني لأَتهم دينك ولاامانتك ولكن اتهم تضييعك وتفريطك، وانا حجيج المسلمين في اموالهم.(١)

وبآنتقالنا من عصر صدر الاسلام الى العصور الاسلامية الاخرى نلاحظ ان الظاهرة برزت في العصرين الاموي والعباسي، حيث كان المال يبذل في العصر الاموي للجماعات والفرق المعارضه لضمان ولائها للامويين، ولكي يحافظ الولاة الباذلون لذلك المال على مناصبهم.

ويذكر أيضاً تجلي ظاهرة الفساد الاداري في العصر العباسي الاخير بشكل منتشر في أغلب المراكز الوظيفية، الامر الذي أدى الى حدوث موجه من الاضطراب الاداري الذي ينتهي بالخلل الى جميع أَركان الدولة التي انهارت واتاحت للتتر بقيادة هولاكو اسقاط (بغداد) يوم الاثنين ٥ صفر سنة (٦٥٦هـ-١٢٥٨م).(٢)

وفي إثناء حكم العثمانيين للعراق الذي إنتهى عام (١٩١٧) باحتلال الانكليز للعراق، انتشرت الرشوة وأَشكال الفساد الاداري الاخرى بشكل أَكثر فداحة عما قبل وتمثلت على سبيل المثال لا الحصر في اعطاء فرمانات لبعض العوائل العراقية للاستيلاء على اراضي الدولة بدون وجه حق، خصوصاً الفرمان الذي اعطاه الوالي مدحت باشا الى ثامر السعدون الذي قام بدوره بتوزيع الاراضي على عائلته وأَقاربه وكُتابه. (٣)

ثالثاً: الفساد الاداري في العراق الحديث Administrative Corruption in Modern Iraq

لقد شهد العراق في العصر الحديث شيوع ظاهرة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة العراقية وكانت سبباً في إنهيار الانظمة السياسية المتعددة التي تعاقبت على الحكم في العراق وأَدت الى إنهيار الاقتصاد العراقي مرات عديدة فضلاً عن تكلفتها الاجتماعية على افراد المجتمع، ومن أَجل الوصول الى معرفة أَسباب الفساد الاداري

---

(١) عبد الرحمن بن علي الجوزي، سيرة عمر بن عبد العزيز (القاهرة، دار الفجر، ١٩٩٩) ص٧٨

(٢) د. قصي الحسين، الفساد والسلطة (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ١٩٩٧) ص١٤٦.

(٣) فلاح ياسر القيسي، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر، بحث منشور على الانترنت ص٢، WWW.arbtopics. com

في ظل الاحتلال (الامريكي- البريطاني)، لابد من معرفة بدايات الفساد الاداري في الحكومة العراقية الحديثة.

١. الفساد الإداري في العهد الملكي Administrative Corruption in Royal age

لم يأت الفساد الاداري في العهد الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨) من فراغ وإنما كان إمتداداً للفساد الاداري الذي كان مستشريا في عهد الدولة العثمانية التي كان العراق جزءا منها لعدة قرون.

فقد كانت الوظيفة في العهد العثماني تؤجر وتباع وتشترى، فضلا عن وجود (تسعيره) للمناصب ويزداد السعر مع أهمية الوظيفة او المنصب، ومايمكن ان يجلبه من عوائد على الشخص ابتدءا من الوالي وحتى اصغر موظف.[١]

وحين أُسست الدولة العراقية على أنقاض الولايات العثمانية القديمة (بغداد، الموصل، البصرة) كان من الطبيعي ان ترث (فيما ورثته) تركة ثقيلة بمافيها تقاليد وأعراف الفساد الاداري وضعف القوانين التي تركت اثارها على الجهاز الاداري في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من إنَّ الوظيفة كانت تمثل السلطة والنفوذ باجلى صورها فضلاً عن إنها تتيح للفرد فرصاً كبيرة لاستغلال النفوذ والاثراء غير المشروع، الا ان الموظفين كانوا يتسمون بقلة الكفاءة وضعف الاداء.[٢]

وقد كانت الرشاوى تأتي علناً وتتم في كثير من الاحيان على شكل هدايا او هبات منتشرة بشكل واسع جداً في وزارات الدولة وبشكل مألوف للموظفين والمسؤولين الكبار، إذ كان يطلق على الشرطي العراقي في ذلك الوقت تسمية (أبو الواشر)* لأنه يتقاضى الدراهم والرشاوى.

واستمر الحال في ازدياد حجم الفساد الاداري مع بدء توسع الجهاز الاداري في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الامر الذي دفع اغلب

---

(١) مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية (جامعه تكريت، سنه ١، مج ١، ع١، ٢٠٠٥)، ص٩٦

(٢) د. عبد الجبار منديل، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد- الفساد في العراق بين الماضي والحاضر- بحث منشور على الانترنت. ص٥، على الموقع.www.iraqihome.com

(*) ابو الواشر، تعبير يشير الى الشرطي العراقي بشكل مباشر فهو يتقاضى العملة المعدنية العراقية (الدرهم) التي كانت لها قيمة شرائية انذاك والتعبير كناية عن الجهاز الاداري العراقي باجمعه.

الموظفين لانتهاز الفرص للحصول على الاموال بطرق غير قانونية والذي سبب تذمر المواطنين وعجل بانهيار الحكم الملكي. [١]

٢. الفســاد الاداري فــي العهــد الجمهــوري Administrative Corruption in Republican age

على الرغم من مجيء الحكم الجمهوري في (١٤ تموز ١٩٥٨)، الا ان الفساد الاداري أخذ بالازدياد، فلم تشكل اي لجنة تطهير او تطبيق من اين لك هذا. [٢]

واستمر الحال حتى مجيء النظام البعثي (١٩٦٨-٢٠٠٣) الذي تسبب بآفة هدر وتبذير اموال الدولة إذ تم صرف الكثير من موارد البلد على مشاريع لاتمت باية صلة للتنمية.

كما ان الحرب العراقية الايرانية وارهاصات غزو الكويت وما أعقبها من حصار اقتصادي ادت الى انهيار الاقتصاد العراقي الاف المرات قياسا بقيمته قبل حرب الخليج الاولى، التي كانت السبب الرئيس لانهيار البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وتركت اثاراً بعيدة المدى على القيم الاجتماعية.

ومن جهة اخرى أدت هذه العوامل الى انخفاض مستوى المعيشة للمواطن بشكل كبير وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، إذ بات الراتب الشهري لايكفي للمعيشة ممادفع الى ظهور اشكال متعددة من الفساد الاداري في الجيش والشرطة والنظام القضائي والصحي والاجهزة الادارية الاخرى، وكان الاثر الاسوأ لهذه الممارسات قد امتد الى النظام التعليمي[٣]، فانتشرت ظاهرة الرشوة والابتزاز في دوائر الدولة فضلا عن فرض بعض الدوائر على المواطنين ممن يراجعونها لتمشية (معاملاتهم) تجهيزها بالورق لاتمام (معاملاتهم) وهو يكفي لعشرٍ منها، وأصبح لبعض الدوائر موظفون يتعاملون مع المواطن ويقبضون مبالغ كبيرة لقاء الحصول على اجازة السوق او جواز السفر او الجنسية[٤]. فضلا عن قيم المحسوبية والسرقة لدى كبار المسؤولين كان اخرها واشهرها عقود مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء). [٥]

---

(١) المصدر السابق. ص٨

(٢) فلاح ياسر القيسي، الفساد الاداري بين الماضي والحاضر. م. س. ذ ص٢

(٣) مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب م.س.ذ. ص٩٦.

(٤) نزيه اليعقوبي. الفساد الاداري وكيفية معالجته، مجلة صوت الكلداني العدد(١٥) ص٥٦ منشور على الانترنت. www. Albagh.com

(٥) وجدان فالح الساعدي. مشاكل الهدر والاسراف والفساد الاداري في الدولة، مجلة الذبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنه١١، ع ٨٠، ك٢، ٢٠٠٦). ص١٠٢

٣. الفساد الإداري في ظل الإحتلال (الامريكي- البريطاني)

Administrative Corruption under the (American– British) occupation.

يشير الباحثون والاكاديميون في مجال الادارة العامة والسياسيون العراقيون وغير العراقيين الى ان ظاهرة الفساد الاداري في العراق ازدادت بشكل سريع ومخيف مع بداية الاحتلال (الامريكي- البريطاني) للعراق، وأصبحت هذه الظاهرة من أهم العقبات التي تواجه الحكومة الدائمة (التي أنشئت بعد الحكومة الإنتقالية)، بعد أَن بدأت واضحة في مؤسسات الدولة بصورة اكثر ضراوة عماقبل الاحتلال، اذ تشير إحصائيات منظمة الشفافية الدولية لعام (٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧)* الى ان العراق يقع في المراتب الاخيرة في سلم الفساد في العالم.

وقد اتسمت المرحلة التي يمر بها العراق في ظل الإحتلال بتزايد أَشكال الفساد الاداري في مؤسسات الدولة بشكل سريع ومستمر، نتيجة للفوضى والتسيب الاداري والفراغ الامني، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي المتمثل بتعاقب الحكومات (مجلس الحكم، الحكومة المؤقته، الحكومة الانتقالية، الحكومة الحالية) التي تركت ثقلها على الجهاز الاداري، فغالبية المؤسسات الادارية إثناء مدة البحث تكافح جاهدة لمعرفة العدد الحقيقي للعاملين فيها والذين يتقاضون رواتبهم منها، لان غالبية هذه المؤسسات حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام (٢٠٠٥) ينقصها البيانات والاحصائيات وفي التقرير نفسه حذر بيتر ايجن رئيس المنظمة، من حجم الكارثة التي يمر بها العراق نتيجة للفساد الاداري بقوله "إنَّ أَغلب الاموال المتوقع انفاقها في عمليتي البناء والاعمار لم يتم انفاقها بعد فاذا لم تتخذ خطوات سريعة سيصبح العراق عندئذ اكبر فضيحة فساد في التاريخ الانساني المعاصر".(١)

ولكي ندعم كلامنا بالقرائن نورد هذه الامثلة على سبيل المثال لا الحصر نثبت به صحة ماتقدم: (٢)

١. وصل حد الفساد الاداري في مؤسسات الدولة الى ان كلفة تدريب الشرطي

(*) انظر تقارير منظمة الشفافية الدولية على الموقع www.transparparency.org

(١) منظمة الشفافية الدولية، التقرير الفساد السنوي لعام ٢٠٠٥، م. س. ذ.

(٢) وجدان فالح الساعدي، مشاكل الهدر والاسراف في الدولة. م.س. ذ. ص١٠٢-١٠٣.

العراقي الواحد خلال مدة تتراوح بين (٦-٨) اسابيع في الاردن الى قيمة تتراوح بين (٤٠-٦٠) الف دولار امريكي فيما عرضت دول اخرى تدريب الشرطة العراقية مجانا.

٢. اكد البنتاغون الامريكي في تقرير صدر عنه بتاريخ الجمعة (٤ آذار ٢٠٠٥) ان مبالغَ كبيرة من أموال اعادة اعمار العراق صرفت على مشاريع لاتمت بأية صلة لاعمار العراق، إذ اشار رئيس مكتب ادارة اعمار العراق (بريل كايلود) إلى أن أموال العراق قد صرفت في مشاريع غير ذات فائدة وليست مخصصة للاعمار بسبب الفساد الاداري الموجود في مؤسسات الدولة العراقية.

٣. انفق المسؤولون الاميركيون المشرفون على صندوق "تنمية العراق" كل اموال الصندوق ماعدا (٩٠٠) مليون دولار (علما بان اموال الصندوق تقدر بـ(٨) مليارات دولار صرفت قبل ايام من تسليم السلطة للعراقيين في (٢٠٠٤/٦/٢٨).

٤. مليارات خصصت لمشاريع خدمية كالكهرباء والماء ومازالت مدن عراقية تعيش في ظلام شبه دائم ومياه شرب ملوثة نتيجة الفساد الاداري في تلك المؤسسات.

٥. اكد تقرير المفتش العام الامريكي (ستيوارت بوين) المتخصص بشؤون إعادة الاعمار في العراق والصادر في (٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٦) أن أغلب اموال اعادة الاعمار في العراق قد صرفت في مشاريع غير فعالة، والتي اهدرت بسببها عشرات المليارات ،كما اشار التقرير الى ان اثار الفساد المدمرة تهدد عملية اعادة وبناء الديمقراطية لاسيما الفساد في قطاع النفط.(١)

٦. بينت احصائيات الامم المتحدة ان مانسبته ٧٠% من اموال اعادة الاعمار في العراق تضمحل جراء الفساد الاداري الذي يترافق مع تنفيذ تلك العمليات وهذه النسبة تعد الاكبر في تاريخ الفساد الاداري في العراق والتي تؤشر حجم الكارثة التي يمر بها البلد الذي يعاني من مرحلة الفوضى الاقتصادية والسياسية.(٢)

٧. على الرغم من صرف مئات الملايين من الدولارات على وزارة الصحة، الا

---

(١) قضايا الفساد في اعادة اعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الامريكي المختص بشؤون اعادة الاعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحده العربيه، سنه٢٨، ع ٣٢٥، اذار، ٢٠٠٦) ص٨٤

(٢) نضال ناجي، التكلفة الاقتصادية للفساد الاداري والمالي جريدة المدى، صفحه في الحدث الاقتصادي، ع ٦٤٢، في ١٣ نيسان ٢٠٠٦. ص١٣.

ان الفساد الاداري في الوزارة جعل الدواء بعيداً عن متناول المحتاجين اليه، مماجعل الاطفال يواجهون الموت الجماعي، فضلا عن ارتفاع معدلات سوء التغذية.(١)

ويتعدى الفساد الاداري في ظل الاحتلال وبخاصه في السنوات الاولى منه نطاق الافراد والجماعات البسيطة الى دوائر البلديات والمديريات والى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والاحزاب* والشخصيات السياسية والى وحدات الشرطة والحرس الوطني وقوات حماية المنشآت ** والاستخبارات الحديثة والى الشركات الوطنية والاقليمية والعالمية، ويبلغ ذروته داخل اروقة الوزارات ***على أيدي كبار الموظفين المنفذين لعمليات السطو والنهب والاختلاس واستغلال المنصب العام.

ففي أكثر مؤسسات الدولة نمت مافيات تقود عمليات كبيرة في السرقات والاختلاسات ويحرك الجزء الاكبر من هذه الاعمال مسؤولون كبار****بالتعاون مع

---

(1) "Global Corruption report 2006". transparency international. (London, plyto press, 2006).p.2.

(*) اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكما بالسجن لمدة سبع سنوات غيابيا على وزير الدفاع حازم الشعلان وفق احكام المادة (٣٤٠) ق.ع بعد احالتها من هيئة النزاهة العامة. وصدر القرار غيابيا وفق احكام المادة الاصولية ١٨٢/أ حكما قابلا للاعتراض والتمييز. كمااصدرت المحكمة حكما غيابيا على نائب وزير الدفاع زياد طارق عبد الله القطان بالسجن لمدة ستين عاما وفق احكام المادة ١٨٢ ق.ع لتوقيعه عقودا مع شركة وهمية وهدر المال العام عندما كان يشغل منصب نائب وزير الدفاع حازم الشعلان.

(**) كما اصدرت المحكمة الجنائية حكما غيابيا بالسجن لمدة (١٥) خمسة عشر سنة على النائب الاسبق مشعان ركاض ضامن وابنه يزن مشعان ركاض استنادا لاحكام المادة ٣١٦ الشق الاول، ق.ع وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) بعد احالتهما من قبل هيئة النزاهة على خلفية قيام المتهمين بجريمة الاستيلاء على المبالغ المخصصة لاطعام افواج حماية النفط التابعة لوزارة الدفاع من خلال تأسيس شركة وهمية يقوم بادارتها المتهم الثاني يزن مشعان بصفته المدير التنفيذي، وصدر القرار استنادا لاحكام المادة ١٨٢/أ الاصولية حكما غيابيا قابلا للاعتراض والتمييز.

(***) اصدرت المحكمة الجنائية حكما بالسجن لمدة (١٥) سنة على احد منتسبي وزارة الدفاع وفق احكام المادة (٣١٦) ق.ع وبدلالة المواد (٤٧، ٤٨، ٤٩) بعد احالتها من هيئة النزاهة على خلفية قيام المتهم بالتزوير واختلاس المبالغ المدفوعة كدفعات طوارئ لمنتسبي الجيش العراقي، حيث تم ضبط كتاب مزور بالعدد ٢٨٩ في ٢٠٠٥/٢/٢٨ منسوب الى مديرية المحاربين في وزارة الدفاع والموجه الى مصرف الخلفاء، يتضمن تزويره لتسهيل مهمته بصرف المبالغ، وصدر القرار استنادا لاحكام المادة (١٨٢/أ) الاصولية حكما وجاهيا قابلا للتمييز.

(****) كما اصدرت المحكمة الجنائية العراقية حكما غيابيا بالسجن (٧) سنوات على وزير الكهرباء الاسبق ايهم جاسم محمد السامرائي وفقا لاحكام المادة (٣٤٠) ق.ع بعد احالتها من قبل هيئة النزاهة العامة على خلفية قيام المتهم بمخالفات قانونية احدثت ضررا باموال ومصالح

موظفين آخرين يمسكون بمفاتيح الثروة والدخل*.

وعليه فمن أهم أشكال الفساد الاداري في العراق في الوقت الحاضر هي (الرشوة، استغلال النفوذ، الاثراء غير المشروع، السرقات والاختلاسات، التزوير) فضلاً عن قضايا المحسوبية والمنسوبية والتي ببسببها تم تعيين اشخاص غير كفوئين لادارة مناصب ادارية عليا في الدولة.(١)

وقد كشف تقرير لجنة النزاهة النيابية الذي قدم الى الجمعية الوطنية في الحكومة الانتقالية والذي نوقش في جلستها الـ(٦٧) المنعقدة بتاريخ (٢٠٠٥/٩/٢١) عن أغلب أشكال الفساد الاداري الموجودة في مؤسسات الدولة وتقسم هذه الاشكال على:(٢)

١. وجود مخالفات في اجراءات العقود في اغلب الوزارات ادت الى تبذير المال العام وضياعه تقدر بمليارات الدولارات وكثير منها عقود وهمية.
٢. إنتشار ظاهرة الاسماء الوهمية* في كثير من الوزارات وخاصة المؤسسات الامنية (الداخلية **- الدفاع- حماية المنشآت) فضلاً عن وجود أفواج أمنية وهمية اخرى.

= الجهة التي يعمل بها بحكم وظيفته وانه صادق على العقد كونه رئيس الدائرة الاعلى وصدر القرار غيابيا قابلا للاعتراض والتمييز وفقا احكام المادة ١٨٢/أ الاصولية وافهم علنا في ٢٠٠٧/٥/٢٩، ويذكر انه قد صدرت عدة احكام سابقة بحق المتهم الهارب على خلفية قضايا فساد اداري ومالي محالة من قبل هيئة النزاهة.

(*) اعلنت هيئة النزاهة العامة عن احالة (١٤) وزيراً وعضواً في البرلمان و(٤٣) وكيلاً لوزاره ومستشاراً و(٤٠) من المدراء العامين الى القضاء بتهم الفساد الاداري، الوزراء واغلب المدراء العامين ينتمون الى الحكومة المؤقته والحكومة الانتقالية. وللمزيد يرجى الاطلاع على:- www.Nazaha.org، www.almughtarib.com/index-phpz ملفات الفساد في العراق، www.iraqcenter.net، ملفات الفساد في العراق، الموقف الشامل للحكومات المتعاقبة بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، بيان هيئة النزاهة العامة في ٢٠٠٦/١٢/١٥ على الموقع .httpi//inciraq.com

(١) تقرير مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات حول الفساد الاداري والمالي في العراق، مجلة الذبأ (بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، سنه ١١، ع٨٠، ك٢، ٢٠٠٦)، ص٩٢.

(٢) تقرير لجنة النزاهة الدوري في الجمعية الوطنية السابقة عن الفساد الاداري في مؤسسات الدولة، منشور في الانترنت على الموقع WWW.tareekalshaob.com

(*) اعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية عبد الكريم خلف ان الوزارة قد سرحت (١٤) الف من منتسبيها في عام ونصف بمافيهم ضباط وصنوف امنية اخرى لقضايا تتعلق بالفساد الاداري.

(**) كشف وكيل وزارة الداخلية عن تشكيل فوجين وهميين تذهب مخصصا تهما الى ارباب الفساد الاداري في اجهزة البصرة الامنية، كما اصدرت المحكمة الجنائية المركزية حكما بالسجن لمدة

٣. إنتشار الرشاوى بشكل علني والتعيين مقابل مبلغ محدد و هذه الظاهرة أحد الاسباب الرئيسية لنفوذ المنحرفين الى جسد الدولة.
٤. إنتشار ظاهرة الطرد والفصل وبقاء الرواتب مفتوحة.
٥. إنتشار ظاهرة بيع الاسئلة على الطلبة في كثير من المدارس و هذه من اخطر الظواهر التي تهدد الكيان التعليمي للمجتمع.
٦. عقود الدول المانحة يتجلى فيها الفساد الاداري فقد أُخرجت هذه المبالغ من بلدانهم بشكل قانوني وسرقت في العراق من قبلهم تحت عناوين مختلفة اهمها مشاريع الاعمار في العراق.
٧. إنتشار ظاهرة الايفادات غير المدروسة وغير المبررة والتي ظهرت في اغلب الوزارات بشكل كبير.

ولقد دقت بالفعل منظمة الشفافية العالمية جرس الانذار مرة اخرى بعد التقريرين لعامي (٢٠٠٤) و(٢٠٠٥) عندما أعلنت في تقريرها الصادر في (٧) تشرين الثاني لعام (٢٠٠٦) ان العراق يأتي بين الدول الثلاث الاولى في نسبة الفساد في العالم. (١)

ومؤشر مدركات الفساد لعام (٢٠٠٦) مؤشر مركب يعتمد على عدة استقصاءات لاراء الخبراء عند ادراكهم للفساد في القطاع العام في (١٦٣) دولة حول العالم.*

ويقيم المؤشر الدول على مقياس من صفر الى عشر إذ يشير الصفر الى مستويات عالية من ادراك الفساد بينها عشرة تمثل دولاً اقل إدراكاً للفساد.

وتشير نتائج المؤشر إنَّ ثلاثة أرباع الدول حصلت على نتيجة اقل من خمس نقاط (يشمل ذلك جميع الدول المنخفضة الدخل وجميع دول افريقيا عدا دولتين) مشيرا الى ان معظم دول العالم تواجه تحديات ارتفاع مستويات ادراك الفساد

=

(٦) سنوات على احد منتسبي وزارة الدفاع امر افواج الحمايات النفطية/الفوج العاشر، وفقا لاحكام المادة ٣١٥ ق.ع وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) بعد احالتها من هيئة النزاهة على خلفية قيام المدان بنشر اسماء (١٠٠٠) منتسب بينهم (٣٠٠) منتسب اسماءا وهمية على ملاك وزارة الدفاع/ الحمايات النفطية واستلام رواتبهم، وصدر القرار لاحكام المادة الاصولية ١٨٢/أ حكما حضوريا قابلا للتمييز. للمزيد انظر WWW.Nazaha.org، www.alnajafnews.net

(1) Global corruption 2006.Transparency international, (berlin November 2006) للمزيد انظر www.transpaency.org

(*) أنظر ملحق رقم (٢).

المحلي، فاحدى وسبعون دولة تمثل قرابة نصف عدد الدول في المؤشر حصلت على نتيجة اقل من ثلاث نقاط مشيراً الى ان ادارك الفساد يعد ظاهرة في هذه الدول.

وحصلت هايتي في المؤشر على ادنى نتيجة بمقدار (١.٨) نقطة واشتركت كل من غينيا والعراق وميانمار في الترتيب قبل الاخير برصيد (١.٩) وتربع على قمة العرش كل من فنلدا وايسلندا ونيوزلندا بدرجات اعلى من (٨.٦)درجة.

وبين السير لورانس كوكدفت (رئيس فرع منظمة الشفافية في بريطانيا) ان الدول الفقيرة ليست وحدها بؤر ازدهار الفساد، فمستويات الفساد مرتفعة في دول اوروبية وفي دول نفطية مثل نيجيريا، انغولا، اذربيجان، كازاختسان، ليبيا، العراق، فنزولا.

ومن اجل قلب هذا الحال بحيث ينال الناس العاديون حصة من الثروة النفطية في بلدانهم تجري منظمة الشفافية الدولية مع منظمات غير حكومية اخرى، حملة تطالب فيها الشركات النفطية العالمية بنشر ماتدفعه الى الحكومات والى شركات النفط الحكومية.

فنشر هذه المعلومات يُمكن المواطنين والمجتمع المدني في بلدان مثل نيجيريا، انغولا، العراق، اندنوسيا، كازاخستان، تكوين صورة واضحة عن مداخل البلاد. واضاف كوكدفت "ان ذلك يمكن المواطنين من محاسبة حكومتهم على تقصير موازنة الدولة عن تقديم الخدمات في الموارد العامة، بل تذهب الاموال في مشاريع تمهيدية باهظة الكلفة ولافائدة منها، والى حسابات سرية في مصارف خارجية عائدة الى سياسيين او مسؤولين رفيعي المستوى كما ان الاحزاب السياسية والمحاكم والشرطة هي الهيئات الاشد حاجة للاصلاح.

وحسب مؤشر مدركات الفساد فان هناك تجمعاً يسمى بالدول الفاشلة، في أسفل الترتيب (فشل في عملية الاصلاح) حصل العراق على المركز قبل الاخير، ويذكر ان بيانات قبل الحرب تم (اسقاطها من حسابات المؤشر عام ٢٠٠٦) كما أشار التقرير الى ان وسطاء برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء مازالوا يمارسون دوراً رئيسياً في قيادة الفساد بالعراق.

ومرة اخرى تدق منظمة الشفافية جرس الانذار عندما أعلنت في تقريرها الصادر في (٢٠٠٧/٩/٢٦) إنَّ الصومال و العراق وميانمار هي الدول الثلاث الأكثر فساداً في العالم.

إذ حافظ العراق على تسلسله من بين الدول الاكثر فساداً في العالم طيلة السنوات الاربعة الأولى للاحتلال ،مما يفسر لنا فشل جهود الاصلاح للأجهزه الرقابية المحلية ومدى حجم الظاهره التي إزدادت اثارها واتسعت أشكالها.

إنّ ما تقدم يشير الى بيان تقارير أهم المنظمات الدولية بشان الفساد والتي حددت موقع العراق على خارطه الفساد على المستوى الدولي.

أما مايتعلق بالتقارير المحلية في العراق فقد كشفت هيئة النزاهة العامة عن عدد الاخبارات الكلي لقضايا الفساد الاداري التي حصلت عليها الهيئة عن طريق مصادرها المعتمدة (ديوان الرقابة المالية، مكتب المفتش العام في كل وزارة، الخط الخط الساخن، وسائل الاعلام، البريد الالكتروني، الاخبار المباشر، وسائل اخرى) والتي بلغ مجموعها الكلي (٤٥٩٨) اخبارا إبتداءاً من تأسيس الهيئة في (٢٠٠٤/٦/٢٨ حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١) وقد أعلنت الهيئة عن عدد هذه الاخبارات عبر مرحلتين:

أ - المرحلة الاولى[١]

الاعلان عن عدد الاخبارات التي حصلت عليها الهيئة من مصادرها المعتمدة ابتداءاً من تأسيس الهيئة حتى (٢٠٠٥/١٢/٣١) والتي بلغت (٢٦٢٧) اخبارا، تضم مختلف اشكال الفساد الاداري التي تم التعرف عليها في المبحث السابق والتي صنفت حسب حجمها كالاتي:

١. استغلال المنصب العام (٤٧٧) إخباراً.
٢. الاختلاس (٣٨٥) إخباراً.
٣. الرشوة (٢٥٤) إخباراً.
٤. التزوير (١٣٨) إخباراً.
٥. اشكال اخرى (١٣٧٣) إخباراً.

ويلاحظ ان استغلال المنصب العام تصدر قائمة اشكال الفساد الاداري المبلغ عنها ممايشير الى إنَّ كثيراً من المسؤولين متورطون في أعمال فساد اداري وقد تجاوزوا صلاحياتهم، لمايتمتعون به من نفوذ وسلطة في اتخاذ القرارات، وقد إحتل الاختلاس من حيث عدد الاخبارات المرتبة الثانية فيما جاءت في المرتبة الثالثة الرشوة ثم التزوير ثم بقية اشكال الفساد الاداري، ومن ثمَّ يمكن القول إن أخطر أنواع الفساد الاداري أصبحت منتشرة في مؤسسات الدولة العراقية ويقوم بها مسؤولون كبار.

وقد تحول عدد من هذه الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة بلغت (٧٨٦) قضية، صنفت حسب مرحلة التحقيق الى:

- مازالت قيد التحقيق (٧٣٢) قضية.
- أُغلقت من قبل قاضي التحقيق (٢٧) قضية.
- أُحيلت الى محكمة الجنايات (٢٦) قضية.

---

(١) هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة، التقرير السنوي للفساد في العراق لعام ٢٠٠٥.

- أُحيلت الى جهة تحقيقية بأمر قاضي التحقيق (١) قضية واحدة.

وكانت الجهات التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات عن قضايا فساد اداري انتشر فيها هي:

١. الداخلية (٣٦٠) اخبارا.
٢. وزارة الدفاع (٣٣٠) اخبارا.
٣. وزارة التجارة (١٥٥) اخبارا.

وبعد ان تحولت عدد من الاخبارات الي قضايا جزائية كانت الجهات ذات الرصيد الاعلى من القضايا الجزائية هي نفسها التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات حيث بلغ عدد القضايا الجزائية لكل وزارة كالاتي:*

١. وزارة الدفاع (١٦٣) بقضية جزائية.
٢. وزارة الداخلية (١٤٧) قضية جزائية.
٣. وزارة التجارة (٥٦) قضية جزائية.

ب- المرحلة الثانية[١]

الاعلان عن عدد الاخبارات التي حصلت عليها الهيئة من مصادرها المعتمدة ابتداءاً من (٢٠٠٦/١/١ حتى ٢٠٠٦/١٢/٣١) والتي بلغت (١٩٧١) اخباراً، تضم مختلف أشكال الفساد الاداري التي تم التعرف عليها في المبحث السابق والتي صنفت حسب حجمها كالاتي:

١. التزوير (٢٣٧) اخباراً.
٢. الاختلاس (٢٣٦) اخباراً.
٣. الرشوة (١٥٠) اخباراً.
٤. إستغلال المنصب العام (١٢٢) اخباراً.
٥. أشكال اخرى (١٢٢٦).

ويلاحظ ان التزوير تَصدَر قائمة أشكال الفساد الاداري المبلغ عنها في العام الماضي مما يدل على انتشاره بشكل واسع في اغلب مؤسسات الدولة وقد تلاه الاختلاس والرشوة، فيما جاء استغلال المنصب العام في المرتبة الرابعة بعد ان احتل المرتبة الاولى في التقرير الاول للهيئة مما يؤكد إنَّ أغلب المسؤولين واصحاب النفوذ باتوا يدركون حجم وقوة الهيئة في السيطرة على المال العام، بينما تلت الاشكال الاخرى قائمة الاخبارات.

(*) انظر ملحق رقم (٣).

(١) هيئة النزاهة العامة، دائرة التعليم والعلاقات العامة- التقرير السنوي للفساد في العراق لعام ٢٠٠٦.

وتدل هذه الاخبارات على وجود وعي لدى بعض افراد المجتمع الذين باتوا يدركون خطورة وابعاد ظاهرة الفساد الاداري، مما يشجعهم على الاتصال بالهيئة للتبليغ عن قضايا الفساد الاداري ومواطن وجودها.

وقد تحول عدد من هذه الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة، بلغت (١٥٨٦) قضية، صنفت حسب مرحلة التحقيق الى:

- مازالت قيد التحقيق (٤٥٥) قضية.
- أُغلقت من قبل قاضي التحقيق (٣٦٦) قضية.
- أُحيلت الى محكمة الجنايات (٣٥٠) قضية.
- أُحيلت الى جهة تحقيقية اخرى بأمر قاضي التحقيق (٤١٥) قضية.

وكانت الجهات التي حصلت على أعلى رصيد من الاخبارات عن قضايا فساد إداري انتشر فيها هي:

١. وزارة الداخلية (٣٣١) اخباراً.
٢. وزارة الدفاع (١٨٣) اخباراً.
٣. وزارة التجارة (١٠٠) اخباراً.

وبعد ان تحول عدد من الاخبارات الى قضايا جزائية بعد كفاية الادلة، كانت الجهات ذات الرصيد الاعلى من القضايا الجزائية هي:*

١. وزارة الداخلية (٣٢٣) قضية جزائية.
٢. وزارة الدفاع (١٥٥) قضية جزائية.
٣. وزارة التعليم العالي(١٣٧) قضية جزائية.

حيث أصدرت المحكمة الجنائية المركزية خلال عام (٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧) العديد من الاحكام القضائية التي تتعلق بقضايا الفساد الاداري المحالة اليها من قبل هيئة النزاهة العامة وهي أحكام صدرت ضد العديد من المسؤولين في مجلس الحكم والحكومة المؤقتة والانتقالية وعدد كبير من الموظفين العاديين.

وقد تسبب الفساد الاداري في العراق بتدهور المصالح والخدمات العامة في كل مجالات الحياة الاجتماعية بمافيها الامن العام والصحة والتربية والتعليم والبنى التحتية وارتفاع نسبة البطالة ونسبة الجرائم، اذ تسربت الكثير من الاموال التي كانت مخصصة لهذه المصالح والخدمات لتشكل بها مافيات فساد كبيرة مولت بها عناصر إرهابية تنفذ عملياتها البشعة لتحقيق اهدافها السياسية[١] وهذا ما ذهب اليه رئيس ال (نوري المالكي) عندما أمر بان تكون مواجهة الفساد الاداري موازية لمواجهة

(*) انظر ملحق رقم (٤).

(١) ابراهيم محمد علي، الفساد الاداري والمالي مصدر كبير لتمويل الاعمال الارهابية، جريدة الصباح، ع ٨٧٥ في ٢ تموز ٢٠٠٦ ص٩.

الار هاب[١]، كما أَدت الاختلا سات الكبيرة في وزارة الكهر باء الى حصول نقص كبير في الطاقة الكهربائية وباتت بعض المناطق العراقية تعيش في ظلام شبه دائم[٢]، أما اشكال الفساد الاداري في وزارة النفط فهي متنو عة بين السرقة التي تشكل أَعلى نسبة بسبب المبالغ الكبيرة التي تنطوي عليها، ويرتبط جزء كبير منها بعمليات التهريب والبيع بطرق غير قانونية، فضلاً عن الرشاوى والتسيب الاداري والاختلا سات في إجراءات العقود الى جانب المخالفات المالية في مديرية حماية المنشآت النفطية ومنح الترقيات والعناوين خارج الضوابط وتجهيز المولدات الوهمية، وكل ذلك تسبب في ولادة ازمات متعاقبه للمشتقات النفطية وصعود أَسعارها، وفي وزارة الصحة فان الفساد الاداري يتمثل في التزوير والسرقة وخروقات في إجراءات العقود واساءة إستعمال المنصب الاداري فضلاً عن الفساد الموجود في لجان مشتريات الادوية وابتزاز المرضى من قبل الملاك الطبي والاطباء وإجبارهم على دفع اتاوات لخدماتهم للمرضى. [٣]

نستنتج مما سبق إنَّ الفساد الاداري يو جد في مؤسسات الدو لة العراقية كافة وبمختلف أَشكاله ومستوياته، فهو لايقتصر على الموظفين العاديين بل يشيع بين أَو ساط السيا سيين والمسؤولين العراقيين الكبار وتؤ كد التقارير ان الفساد الاداري أَصبح ظاهرة متفاقمة الابعاد والاشكال ممايتطلب حلولاً وإجراءات وقائية وعلاجية وإرادة سياسية تكفل القضاء على الفساد الاداري.

رابعـاً: أَسـباب الفسـاد الإداري The Causes of the Administrative Corruption

بعد ان استعرضنا مفهوم الفساد الاداري ونتائجه في المبحث الاول وبيان أَشكاله في المؤسسات العراقية، لابد من تحديد أبرز الأسباب المحفزة له والتي يمكن أنَّ تنحصر في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والتنظيمية والاعلامية، إذ إنَّ الفساد الاداري ماهو الا نتاج للعوامل المذكورة.

١. الاسباب السياسية.

(١) الاستاذ نوري المالكي، ملف محاربة الفساد متداخلا مع الملف الامني، جريدة المؤتمر، ع ١٠٧ في ٢٣ ايار، بغداد ٢٠٠٦ ص١.

(٢) المفتش العام في وزارة الكهرباء، الفساد المالي والاداري يؤثر في انتاج الطاقة الكهربائية، جريدة الزمان، ع٢٣٦٥ في ٢نيسان، بغداد ٢٠٠٦ ص٢.

(٣) محمد طه وعواطف عبد الرحمن، ملفات الفساد في وزارتي النفط والصحة، مجلة الشبكة العراقية (بغداد، شبكة الاعلام العراقي، ع١٠، سنة ١، في ٢٠٠٦/٦/٢٠) ص٨-٩.

تلعب طبيعة الانظمة السياسية دوراً بارزاً في تحفيز الفساد الاداري، فالدول التي تتمتع بمؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة تكون أقل فساداً من تلك التي لاتتمتع، اذ لوحظ ان الفساد يزداد في تلك الدول التي يمتلك فيها بعض المواطنين قوة كبيرة وسلطة واسعة تجعلهم أقل عرضه للمساءلة وأكثر حرية في اتخاذ القرارات وهو ماعليه الحال في دول العالم الثالث.(١)

لذلك فأن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الاجهزة الادارية وضعف تنفيذ القوانين وضعف العلاقة بين هذه الاجهزة والجمهور والتعالي وشيوع الولاءات الحزبية على حساب الحس الوطني الشامل وحماية المفسدين والتساهل في محاسبتهم وغياب أو ضعف الانظمة الرقابية، من شأنه أن يدفع الى بروز حالات الفساد الاداري وظهور ممارسات منحرفة تخل بالاهداف والمصالح العامة للمجتمع. (٢)

ومن جهة اخرى فان الدول التي تمر بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية يضرب فيها الفساد بشدة طالما ان الاولوية تكون دوما لموضوع الحكم وتحقيق الاستقرار السياسي والامني لان وجود فراغ قانوني ونظمي وقيمي يساعد على اضعاف وتعطيل الاليات الخاصة بمكافحة الفساد، كما يوفر تحكم الدولة بالموارد الاقتصادية وتنظيمها فرصا لحصول تجاوزات غير مشروعة لاسيما عندما تسيطر النخب السياسية على الموارد الاقتصادية لتستغلها لصالح النفع الشخصي، أما في الدول ذات الاوضاع السياسية والاقتصادية المستقرة حيث تكون قادرة على تحقيق الفصل مابين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية وسلطة الاعلام) فأن نسب الفساد تكون منخفضة، لأنها تمتلك الاليات الفاعلة في كشف الفساد والحد منه طالما إنَّ هناك امكانية للوصول الى المسؤولين وتوجيه النقد اليهم مقابل خضوع سلوكهم للمراقبة. (٣)

وقد شكلت الاوضاع السياسية التي يمر بها البلد عوامل محفزة للفساد مثل عدم استقرار سياسي بعد سقوط نظام سابق ووجود حكومات مرتبطة بمجلس الحكم ثم تصريف الاعمال لحكومات متعاقبة وبفترات زمنية محددة لاتستطيع عن طريق

---

(١) د. منقذ محمد داغر، الفساد في دول العالم وعلاقته بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الاول للعلوم الادارية ٦٠٧- ت١، ٢٠٠١) ص٤.

(٢) د. جاسم محمد الذهبي. التطوير الاداري مداخل ونظريات- عمليات وستراتيجيات، م. س. ذ، ص٢٥٢.

(٣) برنامج الامم المتحدة الاغاثي، "مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم" (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، ت٢، ١٩٩٨)، ص١٠.

وضع خطط وبرامج طموحة يمتد تأثيرها باتجاه ايجابي نحو الاستقرار السياسي[١]، فضلاً عن ذلك المحاصصة الطائفية على المستوى السياسي التي تسببت في إنشار الفساد الاداري في مؤسسات الدولة لان المحاصصة قد امتدت الى هذه الاجهزة ايضا. [٢]

فضلا عن تبعات النظام السابق لاكثر من ثلاثة عقود وغياب المنظمات الديمقراطية والشفافية في تعامل الحكومة مع المواطن وظروف الاحتلال وضعف منظمات المجتمع المدني وممارساتها كماينبغي، وشيوع مفاهيم الولاء للطائفة او القومية على حساب المصلحة العامة وإعتماد معايير الولاء للاحزاب في التعيين واشغال الوظائف حتى وصل الامر الى ان القوة التي يتمتع بها الموظف في أَيَة مؤسسة تعتمد على انتمائه السياسي وليس الوظيفي او خط السلطة. [٣]

٢. الاسباب الاقتصادية

يعد موضوع العوامل الاقتصادية ذا أهمية في الوقت الراهن اذ إنصبت أغلب الابحاث العلمية في السابق على دور العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية ومنها الابحاث التي قدمها عالم الاجتماع (روبرت ميرتون) وعالمة السياسة (سوزان روز أكرمان) الا ان الواقع قد تغير جذريا، لاسيما في العقدين الماضيين عندما وجد علماء الاقتصاد ان أبرز الاسباب التي تقف وراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والتخلف في الدول النامية يعود الى إرتفاع نسب الفساد الاداري فيها.[٤]

ومن جهة اخرى فان الازمات الاقتصادية في اي بلد تؤدي الى اثار اقتصادية وإجتماعية مدمرة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور القدرة الشرائية ألتي تعمل بدورها على تنشيط فرص الفساد، فالنسب المرتفعة من التضخم تحدث تشوهات في المستوى العام للاسعار وتعيد توزيع الدخل لصالح فئات محدودة من

---

(١) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق- الاسباب ووسائل العلاج، م. س.ذ، ص١٧٥.

(٢) جاسم الصغير، الفساد الاداري- الاثارالسلبية واعاقة بناء الدولة الديمقراطية بحث منشور على الانترنت، www.irgdemocracyinfo.com

(٣) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق الاسباب ووسائل العلاج م.س.ذ. ص١٧٥

(٤) عمر طارق وهبي القاضي، "سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق".م. س. ذ، ص١٧٥.

اصحاب النفوذ والقادرين على إستغلال مواقعهم المتميزة في المجتمع، كذلك تغير من نمط الاستثمار وتعمل على تحفيز النزعة الاستهلاكية لدى المجتمع.[١]

فكل فرد يعمل على أن يكسب نفعاً مادياً يعينه على العيش الكريم، لذا فان تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وتباين الرواتب والاجور للموظفين والعاملين وقلتها لدى كثير منهم، فضلا عن تأثير التضخم وتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التي لامبرر لها وتبعاتها الثقيلة وحالة الفقر لدى نسبة كبيرة من السكان وزيادة نسبة البطالة ومحدودية فرص التوظيف لقلة الاستثمار الاجنبي في مشاريع جديدة، دفعَ الفاسدين على زيادة مدخولاتهم المكتسبة من الفساد والعمل على تكريسه للابقاء على نمط حياتهم.[٢]

وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات الى إنَّ نسبة التضخم في العراق بلغت نسبة (٥٨%) في عام (٢٠٠٦) وبين تقرير آخر ان(٢٦%) من المؤسسات الصناعية تعمل بر بع انتاجها من الطاقات المتاحة[٣]، وبعيدا عن الاحصاءات والبيانات الرسمية، فأن معدلات التضخم قد وصلت الى متسويات غاية في الخطورة اذا ما اخذنا انخفاض القوة الشرائية للعملة العراقية على صعيد الواقع الفعلي، ويمكن ملاحظة ذلك ببساطة شديدة اذا ماقارنا بين أَية سلعة أو خدمة بسعرها خلال العام الماضي وسعرها في هذا العام، وفي تقديرنا إنَّ أَزمة المشتقات النفطية وإرتفاع اسعارها خاصة في الاسواق التجارية قد لعبت دوراً مهما في إرتفاع بقية السلع والخدمات الاخرى.

٣. الاسباب الاجتماعية والثقافية

يجمع علماء الاجتماع والادارة على ان المؤسسات الادارية لاتعمل في فراغ، اذ ان للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثيراً مباشراً على سلوك العاملين فيها فقيم المجتمع وعلاقات أفراده وتقاليدهم المتوارثة تفرض نفسها على المؤسسات في ضوء التعامل اليومي للمراجعين، كما ان للتركيبة الاجتماعية والتنشئة الاسرية واتجاهات افراد المجتمع وتربيتهم الدينية تاثيراً على سلوكياتهم.

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي، "الفساد والحكم الرشيد" (نيويورك، مكتب السياسات الانمائية، شعبة التطوير الاداري وادارة الحكم، تموز، ١٩٩٧).ص٣٥.

(٢) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق، الاسباب ووسائل العلاج م.س.ذ. ص١٧٥.

(٣) علي دنيف حسن، انعكاسات التضخم في الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، بحث منشور على الانترنت www.incrop.net بتاريخ ١٩/اب/٢٠٠٦.

وبما إنَّ أَي مجتمع له قيمه المتوارثة والمنقوله اليه تبرز على شكل ضوابط سلوكية يخضع لها الفرد خشية تعارض رغباته وحاجاته مع الاخرين وخشية تصدع بناء النظام الاجتماعي وحتى خوف وخز الضمير، ولهذا تكون تلك القيم الاجتماعية سبباً في إنحراف السلوك الاداري عن قواعد العمل.[١]

ويفهم من ذلك ان اللحمة الاجتماعية تحتل مكانة مهمة في تفسير أَسباب الفساد وممارسته، فهناك الرابط العائلي او القبلي والديني وثمة العادات والتقاليد في حالة ثانية ويعني ذلك ان هذه العوامل يمكن ان تسوغ الفساد او تكون عاملاً مساعداً، ولاسيما العادات والتقاليد التي هي نتاج الماضي[٢]، تماما كماصورها العلامة العراقي الراحل (على الوردي) الذي ركز طيلة حياته وكل كتبه في دراسة المجتمع العراقي ومايتسم به من خصائص وسمات مميزة على ثلاثة عناصر:[٣]

١. صراع البداوة والحضارة في العراق.
٢. التناشز الاجتماعي في المجتمع العراقي.
٣. ازدواجية شخصية الفرد العراقي.

وعلى الرغم من إنَّ هذه الصفات موجودة في كل الاقطار العربية الا انها بارزة في العراق بشكل يلفت النظر، إذ توجد في المجتمع العراقي منظومة واسعة من القيم والاعراف التي تكون اكثر بروزا لدى سكان الارياف منها في المدن ولدى الاميين مقارنة بالمتعلمين وهي ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية العامة التي مرت بالمجتمع العراقي لعدة قرون والتي أَثرت في نفسية الفرد العراقي[٤]، وضمن

---

(١) مقابلة مع الاستاذ الدكتور احسان محمد الحسن، استاذ علم الاجتماع، في كلية الاداب، جامعة بغداد، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٨.

(٢) د. يعقوب قبانجي، العوامل والاثار في البنيه الاجتماعية ونسق القيم، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ك١، ٢٠٠٤)، ص٢٦٢.

(٣) د. عبد الجبار منديل، استشراف لمستقبل عراقي من دون فساد (الفساد في العراق بين الماضي والحاضر)، م.س.ذ، ص٤

(٤) د. جاسم محمد الذهبي، الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية، م.س.ذ، ص٨٥

هذه المنظومة فأن كثيراً مايعد في بعض دول العالم فساداً يعد عندنا خيراً وصلاحاً، فالرشوه مثلا وفقاً للمعاير العالمية فساداً ولكنها وفقا لمنظومة القيم والاعراف العربية والعراقية ذخوة وشهامة وتفضيل القريب على الغريب فساد ولكنها وفقا للمعايير العراقية "الاقربون اولى بالمعروف"، والاستجابة للحالات الانسانية خارج النظم والقوانين فساد ولكنها عند العراقيين إغاثة الملهوف... الخ، هذه الممارسات تجعل الفساد مباحا في نظر الفرد الذي يمارسه ولكن عندما يمارسه الاخرون يجأر بالشكوى وينادي بحماية القوانين ومعاقبة الفاعلين بأشد العقوبات.(١)

وقد تجعل القيم العشائرية والقبلية والمذهبية في المجتمع من الموظف يعمل باتجاه خدمتها أولاً وان كان على حساب المصلحة لأكبر عدد من السكان وهذا تجسيد للسلوك المنحرف المسبب للفساد ليصبح الفساد سلوكاً مقبولاً والمفسدون لايشعرون بالخجل بل لربما يكونون موضع ثناء عند البعض، وينعت هؤلاء الفاسدون بصفات حميدة وعلى العكس من ذلك ربما ينتقد الموظف النزيه باوصاف غير لائقة، وفي ظل هذه الاجواء قد يتعرض بعض القائمين على كشف الفساد او المخبرين للمساءلة العشائرية من قبل عشيرة الموظف الفاسد اذا كانت عشيرته ذات نفوذ وقوة في المجتمع(٢)، ومن ثمَّ ينعدم الشعور بالمسؤولية الوطنية والحرص على المال العام لقلة الوعي بمخاطر وأبعاد الفساد الاداري وبسبب تكريس الولاء للعشيرة، كما إنَّ الموظف النزيه والمخبر عن قضايا الفساد يقف عاجزاً أَمام نفوذ المفسدين وأمام القوانين والروتين الاداري ممايتسبب في تهيئة الاجواء المناسبة لبروز أَشكال الفساد الاداري.

يتضح مماسبق ان انتشار الفساد الاداري يعطي دلالات على غياب اخلاقيات

---

(١) المصدر السابق، ص٨٥

(٢) د. عبد الرضا فرج بدراوي، الفساد الاداري في العراق. الاسباب ووسائل العلاج، م.س.ذ. ص١٧٦

الوظيفة، لذلك تكون هنا علاقة عكسية ، فكلما هبطت إخلاقيات الوظيفة والقيم الروحية للموظفين ارتفعت نسبة الفساد الاداراي الذي يستغل الوظيفة لغرض الحصول على منافع شخصية، فارتفاع حجم الفساد الاداراي يرتبط بالخلل الاخلاقي والقيمي والثقافي لافراد المجتمع ويكون العكس بالعكس.

ويعد هذا السبب من أَهم أَسباب الفساد الاداري فيهييء البيئة المناسبة التي لايمكن القضاء عليها بقانون او قرار اداري، بل عن طريق جهود علاقات عامة فعالة مبنية على استراتيجية واضحة وسليمة.

لذلك تزداد هنا أَهمية العلاقات العامة لوضع برامج وخطط استراتيجية مستقبلية لتثقيف وتوعية افراد المجتمع بخطورة هذه العادات والتقاليد وتوضيح تبعاتها السياسية والحضارية والاقتصادية ولنشر ثقافة النزاهة وتصحيح السلوكيات الخاطئة ولتكوين رأي عام ينبذ الفساد ويعمل على محاربته بدل تهيئة البيئة المناسبة لاحتضانه.

٤. الاسباب الادارية والتنظيمية

تعد البيئة الادارية التي تتسم بدرجة عالية من الوعي والثقافة أَكثر حصانة ومنعة من مظاهر الفساد الاداري وبالعكس كلما إتسمت البيئة الادارية بضعف الوعي والثقافة او عدمها كلما ادى ذلك الى بروز حالات فساد اداري، متمثلة بضعف القيادات الادارية و عدم نزاهتها و سوء إختيار العاملين وبصورة عامة يمكن سرد الاسباب الادارية والتنظيمية في النقاط الاتية: (١)

١. سيادة النظام البيروقراطي المتعال في ادارة نواحي الحياة كافة من قبل الدولة وعدم تناسب بين السلطة والمسؤولية.

(١) د. جاسم محمد الذهبي، التطوير الاداري، مداخل ونظريات- عمليات و ستراتيجيات، م. س.ذ، ص٢٥٤-٢٥٦.

٢. ضعف القيادات الادارية و عدم نزاهتها و عدم وضوح التعليمات و عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
٣. ضعف الرقابة والمتابعة وسوء تقويم اداء الافراد والمسؤوليات.
٤. عدم وجود نظام لمعالجة الشكاوى التي ترد من الجمهور الى المؤسسة عن صور الفساد فضلا عن انعدام التوعية في هذا المجال.
٥. ضعف الاتصال بين المؤسسات الادارية ووسائل الاعلام.
٦. عدم وجود اجراءات وقائية في وحدات الاجهزة الرقابية للحد من الفساد الاداري.
٧. عدم استقرار القيادة الادارية وتغيرها باستمرار و عدم وجود دليل تنظيمي يتضمن ارشادات وتوجيهات ادارية لسلوك الموظفين والعاملين كل ذلك تسبب في تدني السلوك الوظيفي المرغوب وأدى الى تفشي السلوك اللاإخلاقي في المؤسسة.
٨. سوء تطبيق الاجراءات العملية في اختيار وتعيين العاملين نتيجة لعدم استعمال اسلوب المقابلات الشخصية والاختبارات اللازمة لاختبار العالمين الذين تتوفر فيهم الكفاءة والامانة في التعامل والعمل فضلا عن اهمال استعمال التقارير الدورية والسنوية وتقويم الاداء ومعايير الترفيع والترقية.
٩. افتقاد العمل الاداري في معظم الوزارات في الادارات العراقية الحالية الى مبدأ الشفافية اللازمة للتصدي لمظاهر الفساد الاداري.[١]

٥. أسباب إعلامية

تتعلق الاسباب الاعلامية بدرجة الحرية والاستقلالية التي تتمتع بها وسائل الاعلام في المجتمعات المختلفة و هي ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام السياسي السائد، إذ تزداد درجة الحرية والاستقلالية في الانظمة الديمقراطية ويتحول الاعلام الى سلطة رابعة، ويضعف في الدول التي تكون فيها وسائل الاعلام أداة بيد السلطة[٢]، اذ ان ميزة وسائل الاعلام وقوتها وحدود سماتها تتجلى عن طريق علاقتها بالنظام السياسي وقدرتها في التعبير عن الرأي العام وعن مدى قوتها

(١) د. محمد المعموري واخرون، "العلاقة بين البيروقراطية والفساد واثرها على التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصاديه والاداريه (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد، الجزء الصغير، ٢٠٠٥)، ص١٠٨.
(٢) فاروق محمد ابو زيد، مقدمه في علم الصحافه (القاهره: مركز التعليم المستمر، ١٩٩٩)، ص١٦

وشخصيتها عن طريق إستقلاليتها أو تبعيتها في المواقف والاتجاهات و بالعرض الموضوعي للمعلومات والحقائق والاخبار.[١]

وتؤكد الكثير من المؤشرات الدولية ان الأنظمة الديمقراطية هي أبعد ماتكون عن الفساد الاداري، وأقرب الى النزاهة الادارية مقارنة بالانظمة السياسية الاخرى، كما ان ترسيخ سيادة القانون وفصل السلطات والتعددية السياسية بدون تطويق او خنق للعملية السياسية، وتداول سلمي للسلطة ووجود ضمانات دستورية وقانونية للجهات الرقابية بمافيها رقابة الاعلام التي بدورها تستطيع التخفيف من الفساد او القضاء عليه، كل ذلك لايمكن ان يتحقق الا في ظل انظمة ديمقراطية حقيقية، لذلك نجد افراد المجتمعات في الانظمة الديمقراطية يعتمدون علي وسائل الاعلام للتخلص من الفساد وكشف سوء تطبيق العدالة او عدم الكفاءة وفعالية عمل حكومي معين، إذ تتميز هذه المجتمعات بامتلاكها لوسائل اعلام قادرة على توجيه النقد والرقابة وتمثيل المواطن والدفاع عنه بحملات اعلامية مكثفه من شأنها أن ترهب المفسدين من سياسيين واداريين وغيرهم، وتجعلهم (عن طريق نشر أسماء المفسدين الذين صدرت ضدهم احكام قضائية) يفكرون الف مرة قبل ان يرتكبوا الاخطاء والخطايا، كماتدافع عن الثوابت الوطنية والتحديات والمصالح العامة وعن القيم الصحيحة وعن العلم ضد الجهل والنظام ضد الفوضى والتقدم ضد التخلف، فهي تدعم البرامج والمؤسسات وكيان المجتمع ككل لا الافراد مهما علت مقاماتهم ان لم يحترموا القانون ويحكموا بالعدل.[٢]

ومن جهة اخرى فان فعالية وسائل الاعلام تتوقف في تحقيق ذلك على مدى الالتزام بالشفافية التي تعد من أبرز سمات الثقافة الديمقراطية، اذ يتلازم الحق في الوصول الى المعلومات مع إمتداد هذه الثقافة واتساع تأثيرها داخل المجتمعات، فأداء انظمة الحكم لايتحدد فقط على صعيد النمو الاقتصادي والاصلاح الاجتماعي والمشاركة السياسية، بل يشمل في الوقت نفسه نشر المعلومات واطلاع المواطن عليها من اجل ان يكون الشعب المعني الاول بهذه المعلومات وعلى بينة بما يجري في أروقة الحكم.[٣]

---

(١) د. عماد محمد علي العاني واخرون، دور الاعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار السياسي، مجله العلوم الاقتصاديه والاداريه (جامعة بغداد، كليه الاداره والاقتصاد- الجزء الصغير، ٢٠٠٥)، ص١٧٢.

(٢) الهام عطا حطحوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري"، م. س. ذ. ص١٧٧-١٧٨.

(٣) د. هدى شاكر النعيمي، الحق في الوصول الى المعلومات، بحث منشور على الانترنت على الموقع www.aman-palestine.org

إنَّ من شأن تلك العملية أن تخلق جماعات ضغط تعمل على تحسين نظام الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد ومحاربته، ومن هنا تبرز اهمية دور وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني في توسيع نطاق الشفافية والمساءلة بالنسبة للاعمال التي تزاولها اجهزة السلطة ومؤوسساتها، اذ ابرز ظهور وسائل اعلام مستقلة وجريئة الدور الذي يمكن ان تقوم به في فضح الفساد وتعبئة الرأي العام[١]، فالفضائح فرصة لحشد الدعم والتأييد الجماهيري من أَجل اجراء تغييرات في المؤسسات التي لاتعد بحد ذاتها شيئا عظيما.

ولابد من الاستعمال الاعلامي الامثل والجيد للفضيحة بحيث يؤدي الى دعم شعبي لاجراء تغييرات مكلفة في اداء الحكومة التي تغامر بفقدان شعبيتها[٢].

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي في الدور الذي ينبغي ان تمارسه المؤسسات الاعلامية في إمكانية الوصول الى المعلومات والكشف عن الفساد في عمل المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة، وسعي المؤسسات الدولية في ذلك كالبنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة الشفافية الدولية، الا ان العلاقة مابين المؤسسات الاعلامية والسلطة السياسية في العديد من دول العالم وتحديداً الثالث * منه مازالت تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات عبر وضع العديد من العراقيل والقيود على وسائل الاعلام والتي قد تصل أَحياناً الى التهديد بالقتل، إذا ماستمرت تلك المؤسسات الاعلامية في ملاحقة وكشف الفاسدين، الامر الذي يلحق ضررا واسعا في الية المشاركة العامة والحوار بين مؤسسات المجتمع المدني في الكشف عن الفساد والحد منه، ويشير التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين ان عدد الاعلاميين الذين اغتيلوا عام ٢٠٠١ نتيجة ملاحقتهم وكشفهم لقضايا فساد قد بلغ (٦٨) إعلامياً وهو رقم ينذر بالخطر في ضوء تزايد أَعمال السرقات والاختلاسات الكبرى التي تنشرها وسائل الاعلام في الوقت الحالي. [٣]

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي، الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، (نيويورك، مكتب السيايات الانمائيه، شعبه التطوير واداره الحكم، ١٩٩٨)، ص١١٠.

(٢) سوزان- روز اكرمان، الفساد والحكم، الاسباب- العواقب- والاصلاح، ترجمة فؤاد مروجي (عمان، دار الاهلية، ٢٠٠٣) ص٣٦٧-٣٦٨.

(*) تشير الاحصائية المنشورة على موقع مرصد الصحفيين على موقعها على الانترنت الى استشهاد (١٠٩) صحفي عراقي ابتداءا من مارس ٢٠٠٣ حتى ٢٤ ابريل ٢٠٠٦ انظر موقع مرصد الصحفيين www.marsad.watan.com

(٣) الاتحاد الدولي للصحفيين "قائمة باسماء الصحفيين والموظفين في وسائل الاعلام الذي اغتيلوا عام ٢٠٠١، بروكسل، كانون الاول ٢٠٠١. انظر الموقع الاتي.
WWW.ifj.org/hrights/killist.lilloreriew.html

ونستنتج مماسبق ان ارتفاع او انخفاض نسبة الفساد الادراي في اي مجتمع لها علاقة مباشرة بوجود وسائل إعلام حرة وقوية وقادرة على نشر الوعي وكشف أنواع الفساد والمفسدين وتحصين المجتمع من القيم الضارة ويمكن توضيح ذلك في المعادلتين الاتيتين:

وسائل اعلام(مستقله)+ انظمة ديمقراطية (حقيقيه)= انخفاض نسبة الفساد الادراي

وسائل اعلام(غير مستقله)+ انظمة استبدادية= ارتفاع نسبة الفساد الاداري

كما يلاحظ ان هناك علاقة عضوية بين الا علام الحر والقدرة على تنشيط المجتمع المدني عن طريق التأكيد على الحقوق الاساسية ومنها الحق في الحرية، الحق في الاطلاع مضافا اليها حريات اساسية منها حريات التعبير والرأي وحرية المشاركه في الحياة العامة وعلى وفق المعادلة ادناه:

اعلام حر + مجتمع مدني نشيط = مشاركة شعبية فاعلة